الأمن القومي العربي وتحفيز الدرس الفلسفي للحدث

مفهوم الأمن الفلسفي

الدكتور خالد كموني: رئيس وحدة الدراسات الفلسفية والتأويلية

لما كان الإنسانُ كينونةً لا تقبلُ التهميش القصدي في الوجود العارم، بل يسعى كل الوقتِ إلى تكثير حضوره وتوثيق أفعاله الظاهرة في الكون بشدَّة وحدَّة لا تغيبان عن العين، فإن حربَه الأولى، إنسانيًّا، تكون ضد الذوات الإقصائية في العالم. والإقصاء هو الإبعاد القصدي عن التأثير الفعال في عمليَّة فهم الكون، إذ يصبح المقصيُّ في حالٍ من الاختناق والحصار بأن يحيا الحياة القاصية، ذاك الانفراد عن الجماعات الحضورية الكبرى لدرجة الهشاشة المطلقة أمام عاديات الزمن، بحيث إن أول عوامل الإفناء والتردي تصيبُ هذه الكينونة القاصية.

ورد في الحديث الشريف: "إنما يأكل الذئبُ من الغنم القاصية".

لكن ما نتحدث عنه ليس قرارًا ذاتيًّا باستثناءِ الأنا من دائرة الحق في الوجود العادي، بأن يقصي الإنسان نفسه عن محيطه، بل إن محيطًا عدائيًّا أراد لمجموعة من الناس أن يحيطوها القَصَا، أي أن يتباعدوا عن إمكانات الحوار معها وبناء قيم التفاهم والتكامل، فمارسوا الإهمال والتدمير والتحطيم والإذلال والكذب لإبقائها قاصيةً مستلَبة. إنها عنجهية الإلغاء الناجمة عن ذوي القدرة على الدَّجَل والتمويه، بسببٍ من امتلاك المال والعلم والقدرة التدميرية الهائلة. وبهذا يكون إخضاع الأمم لقرارات منفردة أمرًا محسومًا لا يمكن الفرار منه إذا ما ظلَّ الواقعُ قائمًا على **تدجيل الحق** و**تشريع الكذِب**، بخطابٍ إقصائيٍّ يؤسِّسُ **الكينونة القاصية** في كلِّ حين، فيستثني بعضَ البشر من الانخراط الحرِّ في ورشةِ فهمٍ وفعلٍ واستيعابٍ تدمج الكلَّ في صيرورة العلم الراهن الذي يضارعُ الخيرية المطلقةَ مقابل إفشاء الشر المطلق بحجب العلم عن بعض صانعيه، حتى يخضَعَ الكونُ لمن يحتلُّ المحيط الإطلاقي للمسافة القصوى.

هنا يتولَّد عند المقصيِّ انهمامٌ كلِّيٌّ بالعودةِ إلى الإنسانية، وهو ما قد يتخذُ وضعيةً دفاعيةً مضطربة، وقد تؤسس لردات فعلٍ متطرِّفةٍ نتيجة الإحساس بالدونيَّة لمَدَدٍ ليست بالبسيطة أثناء التفكير. وفي معظم الوقت تبقى الهُوية على رأس الهواجس التي ينشغل بها البالُ ويتمحور حولها الفكرُ كما النضالُ الاجتماعي والسياسي، ذلك أن المرء لا يشتركُ في الوجود إلا حين يعرِّفُ ذاته كل مرة لآخَر، فيعدُّ نفسَه حاجةً لا بد منها في الكون ليتقوَّم بحضوره فيه كل الوجود البشري. لا أحدَ يرى وجوده عاديًّا في الحياة إذا ما وعى أنه يفكر فيها كل الوقت.

ينشغلُ المهجوسُ بالهوية في أن يتعلَّمَ ليدرك إمكاناته في أن يكون مثلَ أقرانه، فالعلمُ مجالُ الانتقال السلس من العدميَّة إلى الحيثيَّة، أو من **الكينونة القاصية** إلى **الكينونة الدانية**. وفي زماننا يقترن العلم بالمال، لذا قد يبدأ التفكير الأمني للفرد بأن يأمنَ نفسَه من العجز في الحياة، فالمال يضمن بقاءه على قيد الحياة. ومن وظيفة العلم في المجتمع نفهم مدى قدرة هذا المجتمع على النهوض والتطوير. ومن لا يؤسس للعلاقة الأخلاقية بين قِيَمه وعلمه لن يتمكنَ من استثمار العلم كما يلزم لتأمين الحياة، وتغدو عندئذٍ علاقة العلم بالمال مسألةً اقتصادية ترفيهيَّة أو تجارية ربحية لا تحكمها ذهنية الابتكار أو التجديد، فلا نشهدُ إبداعًا كبيرًا على مستوى تطوير العلوم في سياق كهذا، بل كل ما في الأمر هو السيرُ تقنيًّا بحسب العلوم الموجودة، أو العلوم التي يطلُبها الآخر المهيمن على بلاد الناس بالمال والأعمال، وذلك اشتراكًا من الأفراد والجماعات في تسيير أموره، بعمليةٍ آليَّةٍ تدركُ نوايا هذا الآخر المهيمن في بسط سيطرته على العالم، لكنها تغفِلُ الإدراكَ بمجرد التمكن من الشراء والاستهلاك وعيش اللحظة. فعلى صعيد اليومي يسكتُ المرء عن التفكير إذا ركب سيارةً حديثة وسمع أغنيةً واشترى أجهزة هواتف وأدوات تجميل وأكل بحسب "الترندات" الدارجة،...إلخ، إنه السكوت وليس الصمت أو الإنصاتُ الذي يفرضه التفكرُ بالممكن القادم، بل عبثُ الحضور استهلاكًا خوفًا من الضمور والتخلف في مواكبة آخر الدَّرجات والاختراعات والبضائع.

نجد كذلك أنه على صعيد التعليم والدراسة راجت تخصصات الإدارة المالية أو التسويقية أو غيرها من التخصصات الكبرى كالهندسة والطب ليس بسبب الانهمام في النفاذ إلى التفكُّرِ في العلوم وتطوير النظريات، بل للالتحاق بأكثرها درًّا للأموال والرخاء والرفاه. إن الطالب عندنا لا يرغبُ أو يطمح بمستوى العلاقة المصيرية للذات بالوجود، بل بمستوى تأمين مستلزمات العيش، لذا لم يعد للفكر مكانٌ في حراكه اليومي.

والسياسة في هذا السياق هي المسؤولة عن حُسْنِ التدبير لولوج المفاهيم التي لم يجرِ تعقُّلها بعد، حتى تدخُلَ في لغة الفاعلين وخطابهم اليومي، وبالتالي انهمامهم الفكري الواجب ابتداؤه كلَّ مرة. فعندما يتعدَّل خطاب الحضور الحدثي الفاعل في العالم الراهن، تتعدَّل وجهات النظر إليه نتيجة الاشتغال بعلمِ العالم وكشف ممكناته. وعندما تتخلخل موانع الانخراط في عمليَّة فَرْطِ الإقصاء الواجبةِ على كل من أحاطَه العداء والقَصا وأهلَكه الاحتلال ودمَّرته قوى الاستعلاء والعنجهية، تبدأ النفوسُ الواقعة ضحيةَ الإقصاء وتدجيل الحقِّ بمغادرة الذاتية القاصية إلى الذاتية الدانية.

إن الدُّنوَّ من الآخر يكون بالانشغال في فَهم علمه وحضوره وقدرته، وقد لا يتأتّى الدُّنو إلا باتّباع الآخر وتقليده بحكم الغَلَبة إلى حين. لكنَّ الغلبة أو الهزيمة، هي حال يمكن مغادرتُها بوعي محدوديتها الأنطولوجية، بدل تعميم حضاريّتها العارمة وإعمالها في قواميَّة الوجود التاريخي للذات، كأن الانكسار الدائم سمة أنثروبولوجية يتَّسم بها قومٌ في تلك البقعة أو غيرها من العالم. علينا إفشالُ الهزيمةِ من خلال الاعتراف المقتدِرِ بها إقرارًا بمفاعيلها السلبية، حتى نتمكن من مجاوزتها بقوة ومتانةٍ توطّنُ الحرية في الذهنية أثناء الفعل، إذ لا انتصارَ لعَبدٍ على سيِّد إلا إذا وعى الأول كيف يسقِطُ فكرةَ العبودية في ذهنِ من استعبدَه، وهذا ما لا يتمُّ إلا بإخضاع هذا المعتدي على إنسانية الإنسان إلى اختباريَّة الفهم والتفسير الدائم لتجربته الناجحة في الهيمنة. وإن اختبارَ تصيير الهيمنة على الذات يؤدي إلى تفكيك هذه الهيمنة، فالمنشغل بحل الإشكاليات الراهنة لا يفعل أكثر من فتح مغالق تجاوزها إلى ما هو أفضل من جهة العيش الكريم، لذا إن المبادِرَ إلى فهم وجوده هو القادر على حفظ أمنه وتحقيق الانسجام والتسامح وقيم العيش المشترك.

إن التفكير الحرَّ هو الذي يُبدِعُ التخطيط الناجع في حفظ الحياة، أي في بناء المنظومة الأمنية الشاملة، تلك التي ستنسحب تلقائيًّا على ما يواكب العسكر والسلطة في تحقيق الأمان. لذا إن ما أسمّيه **الأمن الفلسفي** اليوم يبدأ من أرضية الانشغال الضروري بالأمن الفكري والأمن السيبراني لإحداث الأمن الثقافي الشامل، أي إمكان التكيُّف والانسجام بقيم الراهن، ما يضمن الاشتراك في صناعة هذه القيم.

ولما كان الحديث عن "الأمن القومي العربي"، أمرًا لا يمكن تجاوزه في التفكير اليومي، فإن من الجدارة أن نعنى بالأمن الفلسفي. ولما كانت الثقافة والفكر هما الحقلان اللذان يتشكل فيهما الوعي الجمعي، فإن صناعة الأسئلة الكبرى وظيفةٌ لا بدَّ للفلسفةِ من بثِّها لترهنَ الواقِعَ بالفهم، أو لترتقي بالعيش من الحال الغفل إلى الحال الشغل. فإذا ما استوطنتِ الفلسفةُ الحدثَ رفعت مستوى الخطاب إلى مفهَمةِ الفعل، فيغدو العبثيُّ انبعاثيًّا في مجال الوعي والتأثير، وبدل أن يبقى المرء في حال استلابٍ يتلقى سلطة المفاهيم المهيمنة على الواقع، يصبح هو مَن يصنع هذا الواقع بوعيه لإمكان المفهمة الحدثيَّة، عندئذٍ تتحدد إمكانات الانفتاح أو الانغلاق على الآخر، والمقاومة أو الاستسلام في بناء الوطن، والإبداع أو التبعية في الاشتغال العلمي بالعالم، كذلك تبرزُ في هذا الإدراك المضارِع للزمان معالمُ الطريق للعلاقة الواضحة بين الذوات عينِها، ليتحدد بموجب المضارعةِ الحيَّة معيارٌ أخلاقيٌّ قويمٌ للصداقة والعداوة. لا يمكن للإنسانية أن تنعم بالخير إذا لم يعتنِ الإنسانُ بأمنه الذاتي. فمن يفكر بالسلام هو الذي يمنع ذاته من افتعال الحروب

ويعطّل بذكائه المضارع لأفعاله حدوث الحروب المتكرر، أي هو القادر على نفي الشر. وهنا لا بد من التأكيد أن التواكُل أو رفث المسؤولية عن النفس في حيثيتها، بأن يَأمَنَ الشخص أو الجماعة إلى أنَّ ما يجري لنا "مكتوبٌ علينا" و"مقدَّرٌ لنا" و"أن النصر آتٍ والعدو سيهزم" كما ورد في النصوص الدينية والأحاديث والروايات وغير ذلك، لهوَ الذهنية التخريبية التي لا بد من الاشتغال الفلسفي لاستبدالها بالذهنية اللايقينية، هذه التي لا تفترضُ جهوزية المفاهيم قبل الحدث. من ليس لديه جديدٌ في العيش كيف يلاقي الكونَ بالفكر! هل يعيشُ الإنسانُ ما يعرفه مسبقًا أو أن هناك ما يحتاج لكشفٍ وبيان؟ إن الذهن التجديدي هو الذهن الآمن، إذ يربط المغامرةَ بالقدرة على الانوجاد الحر في الحدث، إحرازًا للخطو الممكن نحو استقبال الزمان بفهمٍ يواكب حراكه، أي بإدراكٍ يؤكدُ جدوى الإنسانِ في كل حين.

أولًا: مفهوم الأمن الفلسفي وبناء شروط التفكير الحر

1- ما الأمن الفلسفي؟

يرتبط مفهوم "الأمن" غالبًا بالنظم السياسية والسلطات الحاكمة وقدرتها على فرض الهيبة والسيادة، بالقوة والتخطيط وحسن التدبير، على المجتمع. لذا إن الأمن القومي، بما هو مفهوم تقليدي في بنية الدول، يركّز على الحدود والجيوش والتحالفات الاستراتيجية. ونرى القادة السياسيين في بلادنا غالبًا ما يقصرون ممكنات الأمن على هذا البناء الصلب لجهاز السلطة، بما يظهِرُ التفوق المادي الملموس في إظهار القدرات والممتلكات والصروح الضخمة، وغير ذلك من مظاهر الربط بين السلطة والأفراد.

إن ما يغيب في بلادنا عن ذهنية الحُكم هو أن المكوّنَ الأساسي للبناء الأمني الاجتماعي، أو لمفهوم الأمن مطلقًا، يتأسّسُ على قاعدةٍ متينةٍ من الفاعلين الواعين لوظيفة العلم في المجتمع. فتشكيلُ الهُويّة الثقافية هو الذي يحددُ استشكالَ ثنائية الانفتاح والانغلاق في العلاقة بين الحاضر والتراث، وبين الذات والآخر، وبين العلم الذي هو الاختبار الحي والمعرفة التي هي ميراثُ العلم.

إن الأمن الفكري هو المفهوم الذي يبني الحيثيّة المكينة لمواجهة الغزو الرمزي بالنقد والندّية. ولما بتنا نشهدُ عصرًا لا حاجةَ فيه إلى التسريب الهادئ للرموز الثقافية أو السياسية أو اللغوية أو الدينية، بل صرنا في مرحلة ما بعد العولمة الإمبريالية التي فرضت نفسها بهدوء دون عنفٍ في كثير من المواضع، وصرنا كذلك في مرحلة إعلان الهيمنة لطرفٍ واحدٍ في العالم، قادرٍ على أن يفرض التغيير بالقوة. إنه يغيّرُ الوعي والهُوية والثقافة والمجتمع والدول بقرارٍ سياسيٍّ برلماني شديد الفاعلية وسريع الحدوث. إنه الأمن الاستراتيجي للدولة المهيمنة صاحبة القرار.

يقف ترمب أمام العالم كله، ويقول فيما يتعلَّق بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والصراع من غزة إلى طهران: "سأفرض السلام بالقوَّة"...

وبدأ يفعل ما يقول...

تُرى هل تشكَّل هذا الرَّدْعُ المكينُ لأميركا، مثلًا، بلا فلسفةٍ تكمن في خلفية كل هذا الظهور الوثيق؟! هل يمكن لمن ليس لديه مفهومٌ للأمن الفلسفي أن يتمكن في السياسة من بسط نفوذٍ يؤثر في النظرة إلى العالم؟! إن ما يجري الآن له قبلٌ وبعد، لذا لا يمكن أن نعبُرَ بلا توريش الفهم ثم ندَّعي الاشتراك مع الفاهمين للحظة الراهنة.

لا يمكن إلا تنشيط الاشتغال بالمفاهيم المهملة والدخول في ورشةٍ جماعية للتخلُّص من محاولات تزييف الوعي المستمرة، بحيث نرى تشويه الإدراك نفسه عند الشعوب المهيمن عليها بحيث يتم العمل كل الوقت لجعل الأفراد منهمِّن كل الوقت في تبني مصطلحات ثقافة القوى المهيمنة. ومن هذا التزييف، الذي تناولته الفلسفة الماركسية في طروحاتها، نفهم ثقافة القبول والرضى التي تتكوَّن عند الطبقات المهيمن عليها، بحيث تصبح في حالةٍ من اعتبار ما يجري عليها من حرمانها حقَّ السؤال والاستفسار الدائم أمرًا عاديًّ. وهنا نجد العنف الرمزي للسلطة يتكرَّس من خلال السيطرة على وسائل الإعلام التي تخدم توجهات السلطة وكذلك أدلجة الدين والتعليم والخطاب السياسي الشعبوي.

فالدين الحزبي مثلًا هو أيديولوجيا سياسية تخدم المصالح الخاصة لمن ينتمي إلى هذه الأيديولوجيا. ونقول عن الدين هنا أنه أداة لتسميم الوعي وتزييفه، لأننا نجد رجال الدين السياسي إذا كانوا أتباعًا للسلطة الحاكمة مثلًا، يروِّجون لهذه السلطة بأن يقولوا كل ما يجري هو بتقدير من الله. فكيف إذا كانت حركات الدين السياسي مسلَّحةً أو مدعومةً من دول خارجية قد لا تكون مصالحها متوافقةً مع مصالح الدولة التي تنشأ فيها؟ هنا الكارثة، ذلك أن مثل هذه الحركات ستمارس التخريب الفعلي للمجتمع، وتنسب أفعالها إلى العمل في سبيل الله. إن هذا الادعاء مثلًا هو تزييف للوعي الجمعي بمفهوم المواطنة والوطنية والانتماء الحقيقي للوطن والأمة. وإن خطاب مثل هذه الجماعات أو غيرها إذا كانت في سدَّة الحكم يكون شديد التأثير من جهةِ فرض الطاعة بدل التفكير النقدي، فيدرج في التعليم أسلوب التلقين بدل التدريب على فن السؤال.

كل ما تقوم به السلطة السياسية يقدَّم للناس كأنه فعلٌ حتمي ضروري ملهم، كان يجب القيام به، دون نقاشٍ أو جدل، لذلك يجري تتفيه الطموحات العامة للناس، والعمل على إعطاء الفرص للثقافة السطحية بأن تفشو على حساب الرصانة الفكرية والاشتغال الجدي في بناء الثقافة الواعية. إن هذا الاستلاب المعيش يجعل الفرد دون مستوى الحضور الكوني المؤثِّر، أي يحوِّل

ذاته إلى كيانٍ عبوري لا تتوطّنُ فيه المفاهيم، ولا ترتحل إليه الهواجسُ الكبرى، بل هو مكتفٍ بما هو فيه، يعيش في أي ظرفٍ دون اعتراض، بل تراه مندمجًا في كلّ ما يرِد إليه ويفِدُ عليه من الخارج دون أي شعور بالحرج يثير في حفيظته ضرورة التحرش المعرفي لتوريش الذهن وتنشيط السؤال.

هنا يحدثُ الاستلاب الحضاري، هذا الانفصال المقيت عن الأرضيَّة الفكرية الحيَّة التي يجري فيها التناغم الطبيعي في السيرورة الزمنية للفهم. إن ما يحدثه الاستلاب هو الاغتراب الثقافي والمعرفي عن الجذور، بحيث يتولَّد عندنا **الإنسانُ الأبتَر**، هذا الكائنُ المنقطع عن الاتصال الطبيعي بتراثِه والخاضع للاستئصال المستمر لعناصر تواصليته مع هذا التراث الذي يشكِّلُ مصدرًا لتكوين هُويَّته الحضورية. وهنا نرى أن تزييف الوعي يبدأ من بتْر العلاقة باللغة، فتغدو العلاقة سطحية بالمعنى فيها من الرثاثة ما لا يسمح بالتأقلم المعرفي والفكري مع الدلالات الممكنة للغة. ويبدأ اللسانُ بالاغتراب عن الناطقين به لدرجة يصبحُ فيها المجتمع عينه هو هذه الكينونة البتراء التي لا عقِبَ لها، أي لا يمكنها استكمال ذاتِها، بسبب هذا التقطيه الراهن الذي يحدثُ ظاهرة البترِ المزمنة مع الفهم العميق للوجود، فيفقد الكائن حريته، ويصبح خاضعًا لظروف العيش، بدل أن ينوَجِدَ بسؤاله، فيحضرُ يومَه ناقدًا آملًا متمكِّنًا من علاقاته الحية بالحدث لتبديد عناصر الخوف من البحث الدائم عن حقيقة الهناء بالكون، أي إمكان الاقتبال الدائم لأجوبة جديدة عن تفسير هذه الإقامة الدائمة للإنسان في العالم.

إن تبديد الخوف والاضطراب الوجودي لا ينجزه الكائن العبوري بل إنها وظيفةُ مَن يعرب مكانه بسؤالٍ يصله بأرضيَّة يوثِّقُ فيها زمانه بأن يسأل عن وجوده فيه. إن وعي الحضور في الزمان هو ميقاتُ الشجاعة الإنسانية، حيث يأمن الإنسانُ أن ذاته موطِنُ وعيه، بها يعترفُ ويختلفُ ويستفهم. إنَّ استعادة العلاقة المعرفية مع الكون لا تتمُّ إلا إذا تحقَّقَ الأمن الفلسفي في الوجود الراهن. هذا الأمن الذي يوجبُ الانفتاح على حركة الفكر في الواقع، وعلى إمكان التغيير والتعديل الذي قد يحدثه الفكر، وكذلك على أصالة الوجود الكياني للفرد في الحياة بما هو شخصٌ يبدُر منه موقفٌ ورأيٌ وسلوك.

الأمنُ الفلسفي هو أرقى مستوى في التفكير العملي لتبديد الخوف في ذهنية الإنسان اليوم. ذلك أن فسحَ المجال للعقل بأن يظهِرَ فهمًا للحرية في كلِّ محَلٍّ يؤدي إلى تكثيف العلاقة الخيرية بين البشر، فالشر ليس سوى وليد الخوف من الآخر، وهذا ما لا ينفكُّ تأثيره السيئ إلا بتحقيق الانفتاح القيمي. هذا الانفتاح لا تبتكرُ سُبُلَه إلا الفلسفةُ في أوطانِها التي لا تحدُّها خرائط الجغرافيا، لسِعة حضورها العارم.

2- هل تحتاج الفلسفة إلى حماية؟

الأمن الفلسفي ضرورة لحماية الفكر من الإقصاء والتهميش، ولحماية الفيلسوف من البقاء في موضِع الاتهام. ونحن عندما نطرح فكرة "الأمن الفلسفي" فإننا نؤكد ضرورة حماية التفكير العقلاني الحر، باعتباره خط الدفاع الأول ضد التطرف والانغلاق. فالفكر الفلسفي في بيئتنا العربية لا عناية به من حيث التأثير في هوية المؤسسات الاجتماعية والمهنية والتعليمية وغيرها، إذ يُترك الفيلسوف أو يُهمَل دون اعتبارٍ لدوره في الانهمام الكلي بالمجتمع والإنسان حيث هو. لم يعِ المجتمع حاجتَه إلى الفلسفة بعد، كما أن الحاكم العربي المعاصر لم يولِ عنايةً بالفلسفة تضاهي عنايةَ المؤمون بها، أي إنه لا يتفكَّرُ في آلية الحكم تفكُّرًا فلسفيًّا، ولا يعنيه ابتكار وسائل للحكم بناءً على تنسج فيه الفلسفة من فهمٍ واستشكال. بل إن الفلسفةَ فنٌّ من فنون التعبير الثقافي الذي غالبًا ما يعامَل معاملة الغريب. إن الفلسفةَ غريبةٌ عن الذوق الوجداني للسياسي والذي يتساوق في الغرابة مع الذوق الإيماني لرجل الدين، وهنا تتحالف السلطان الدينية والسياسية في وسم الخطاب الفلسفي بالغرابة، ما يؤسسه لتشويه العلاقة معها ابتداءً. وهذا التشويه ينعكس على الثقافة العامة، بحيث إن العوام يصبح لها رأي في الموضوع، إذ إن العامة تستهوي الاتِّباع والتقليد، وهما من مقومات الخطابين السياسي والديني، وهما السمتان اللتان تحاربهما الفلسفة لوظيفتهما السلبية في قتل قدرة الفرد على الإبداع والابتكار والتجديد. إن الفلسفة لا طاعة فيها لأحد، لذا ترفضها كل السلطات.

ولما كان التجديد غير ممكن إلا بإبداع الموقف وتغيير الوسيلة، فإن الفلسفة واجبة الوجود في المجتمع، لأنها الوحيدة القادرة على فتح الأفق كلما استغلق الواقع. والفيلسوف لا يكلُّ من التأمُّل والنظر، مهما تهمَّشَ دوره في تشغيل الواقع. وكي لا نبقى في جوٍّ من التعميم المجرَّد، فإن المجتمع العربي اليوم، وربما كثير من المجتمعات الإنسانية، نشأ في ذهنها تفكيرٌ بضرورة التعلم لما هو عملي وربحي وسريع، وله علاقة بعلوم العصر المتطوِّرة، ظنًّا منهم أن كل هذا المظهر التقاني المعيش قد حلَّ في البشرية من دون هذا المكوث الفلسفي الراسخ في خلفية هذا الظهور الشرس للتقنية.

إن طلابنا ينبهرون بتقنية الـ ChatGPT أكثر مما يستثمرون انبهارهم في التأمُّل بالذكاء الاصطناعي بما هو لحظةٌ وجودية كبرى في تفوق الذكاء البشري الطبيعي. وجل اهتمامهم ينصب على التخصص في تقنية الذكاء الاصطناعي، من دون أن نرى عنايةً جدِّية بالاشتراك الفكري في السؤال عن جدوى خلْق شريكٍ فكريٍّ للإنسان في هذا العالم. بالأحرى، إن الإنسانَ يحاوِلُ خَلْقَ خليفته حيثُ هو، يحاوِلُ السيطرة أكثرَ على الكون، يتألَّه ويتفوق ويحاوِلُ أن يوصل علمَه إلى كل شيء يحيط به. إنها خطوةٌ تستدعي التفكُّر الكبير في حدوثها. لا يمكن أن نصبح أسيادًا في عصر الذكاء

الاصطناعي إذا لم ننشغل بفهم بشريّتنا اليوم. إن إنسانيّة الإنسان هي لحظة الاستشكال الفلسفي الراهن، فهل يُعقَل أن تكون الفلسفة بلا حماية؟ إن أمن الإنسانِ اليومَ مِن أمن الفلسفةِ في الحضور الواكد الحضوري الدائم. لا بد من بعث الفلسفةِ في كل مقامٍ حتى نضمن استمرار وجودنا في هذا العالم.

هل يُعقَلُ أن يبقى الفكر الفلسفي مكشوفًا أمام سلطات القمع والتهميش؟

إن ما يحدث في تطوير العلوم يقتضي أن تصبح الفلسفةُ مادةً إلزاميةً تدرّسها كل فروع المعرفة في المعاهد والجامعات. فمعرفة الجدوى من دراسة علمٍ ما أفضلُ من تخزين وتكديس المعلومات فيه من دون معرفة أثرها في الواقع المعيش. إن الأمن الفلسفي يولّدُ حرية التفكر في الثوابت التي لا طائل منها، ويتيح التساؤل في كل المسائل الوجودية الكبرى، ويوجبُ حقَّ الاختلاف بين العقول والثقافات، وهو ما يضمن تعدّدية الفهم ورحابة الزمان في اقتبال الكيان. إن الإنسان اليوم مهدَّدٌ بكيانه نتيجة سوء استخدام أخلاقي للتقنية في التدمير والخراب، سواء في الجوائح أو الحروب أو في الأطعمة المصنعة أو غيرها من أمراض العيش العصري، لذا إن الأمن الفلسفي هو الذي يضمن إمكان التجاوز الحر للواقع اللاأخلاقي.

ويتضمن الأمن الفلسفي الأمان الشخصي للفلاسفة والمفكرين، لينسحبَ الانفتاحُ المكينُ على أمان المناخ الفكري كله. فالأمن الفكري يقوم على تحصين الفرد والمجتمع من الانحرافات الفكرية، سواء أكانت متطرفة دينيًّا أو أيديولوجيًّا أو ثقافيًّا وأخلاقيًّا، ما يضمن تماسك البنية المجتمعية واستقرارها في العيش الحر الكريم. ذلك أن المناعة الذاتية التي يكسبُها الأمن الفكري هي التي تحمي المجتمع من انتشار ظاهرات التطرف والإرهاب ونشأة الفرق الطائفية والمذهبية أو الحركات التفتيتية الانفصالية داخل المجتمعات المستقرة.

إن أهم ما يعززه الأمن الفكري هو ثقافة الحوار التي تمنع التفرد بالرأي، وبالأحرى تمنع التفكير بإمكان الطغيان وممارسة الإقصاء، فهي تقوم على الاختلاف والتعددية والإخاء الأخلاقي في التعامل اليومي، وهذا ما يقلّلُ من تأثيرات الغزو الفكري أو قدرات قوى الشر في التضليل والتزوير للحقائق التاريخية أو المصيرية. هنا نستعيد دور القانون في ضبط حركة الواقع، والتأسيس للأخلاقية الراهنة. خاصةً في مجالات الأمن الضرورية في واقعنا، مثل الأمن السيبراني (Cybersecurity) الذي يقوم على حماية النظم الإلكترونية، والحواسيب والبيانات من الهجمات الإلكترونية أو الاختراق أو التخريب على الشبكة. فالبرمجيات الخبيثة قادرة على نشر خطاب الكراهية أو الدعاية المتطرفة لجهة ما أو سلعة ما عبر شبكة الإنترنت ما يهدد الإنسانَ في عيشه الكريم، بل في بقائه على قيد الحياة أحيانًا.

من هذه الحيثية الواقعية الراهنة يمكننا القول إن الأمن الفلسفي هو شرط الأمن المستدام، لأنه يصون العيش الإنساني القيمي المشترك وينمي الحسَّ النقدي الذي يفتحُ الثقافات على بعضها للتلاقح والتنامي وليس للإلغاء والهيمنة لواحدة على أخرى. إن الأمن الفلسفي يوفر البيئة الحاضنةَ لنقاشات عقلانية في مجتمعات متعددة الهُويات، ويحترم مصادر الأفكار والمنطلقات النظرية والفكرية لكل فرد، ما يضمن الأمان الكلي للمجتمع البشري.

ثانيًا: الأمن الفلسفي في السياق العربي الراهن

لا بد من تحفيز التفكُّر الفلسفي عند الشباب وذلك كي يجاوِزَ الشابُّ براءة الانفعال بالمشهد الحدثي إلى متانةِ التجاوز المفهومي لأثره الواقعي. لا يكفي في بلادنا أن نبكي فلسطين ومآسي غزة، فنحمل السلاح وتراودنا فكرة الموت في سبيل قضيتنا، فنندفع بالأجساد والأرواح إلى حيث نرى الصدقَ أمام أعيننا في الدفاع عن أرضنا. نلمحُ بشعورٍ مَن يحملُ سلاحًا، نتبعه، نؤيدُه، نسمع منه، نهجم في سبيل مشروعه الأيديولوجي، فنموت...

إنها دوامة الموت الأبدي التي هدفها الحياة... لا شيءَ يزيلُ وقْعها الشعوري في ذهنية الشباب المناضل سوى اعتبارُ القراءة المشهديّة للحدث مصدرًا للفهم والتفسير قبل الإقدام والتهور. إن شعورًا بتسريع الخطو نحو الهدف مرتبط في ذهنيتنا بقيم الوفاء والإخلاص للفكرة والقضية والعقيدة التي نحملها، مهما كلف ذلك من تضحيةٍ تسببها هذه الاندفاعة. لكن ما نحتاجُه هو البطولة في تحقيق الأمن والتحرر والاستقلال والريادة والرسالة، وكل هذه السردية التي لا يكفي فيها شرف المحاولة العفوية لإنجازها، بل تحتاج إلى تخطيط لبناء القدرة وتفكُّرٍ في توظيف الإرادة، وتعلُّمٍ لبناء المفهوم المصاقِب للمشهد الراهن في واقعيته، وإلى جرأةٍ في الوقوف أمام التاريخ بوعيٍ مطلقٍ لإبقاء مسافةٍ مرئيّةٍ بينه وبين الذات الحضورية المتفكِّرة. لا بد للتاريخ أن يتبعَ الذاتَ الحاضرةَ وليس العكس، التاريخُ مادَّة علميةٌ تأويليّةٌ اعتبارية في لحظة الحاضر التي يضارِعُ فيها الفاعل فعلَه بجسده وروحه، لذا لا يمكن إشراكُه في تسليطه على المشهد الراهن بإيلائه القواميَّة المطلقة على الحدثية الجارية.

إن ما يحرِّكُ الوجود الراهن مسألةٌ أقوى من التاريخ، وإن كانت تبدو امتدادًا له في الشعور، ألا وهي الهُوية. فالهوية ليست شعورًا بالانتماء فحسب، بل هي القدرة على بناء الانتماء إلى الكينونة الحدثية بحضوريتها المطلقة، حيث يصبح التاريخ والدين واللغة والآخر والأنا والمكان والزمان... كلها عناصر تشكيل الهُوية وعيًا بضرورة تجديد وظيفة هذه العناصر في اليوم الذي استحضرها فيه الكائنُ الطالبُ لإثبات هويته التي يشعرُ بها. إذًا الشعور لا يكفي حتى وإن كان

ضروريًّا لابتداء الوعي، فما ينقصنا اليوم هو توفير الأمان المكاني لابتداء العقل الزماني بتأثيث الواقع بما نريد وكما يقتضي الواقع في سبيل السُّكنى المنتجة فيه.

إنَّ التزام الحضور هو الذي يعزِّزُ قيمة العزيمة في إظهار جدوى التفكير بالقيم. فالذهنية الدائمة الحضور هي التي تجعل الكينونة الانبعاثية ممكنة الإجراء في الحدث، فإذا ما انبعث الكائنُ حيثُ هو، تمكنَ من تجاوز آفات المكوث والركود إلى آفاق الحراك والبيان. نعم إن الأمن تنجزه أسئلةٌ من الـ "هنا" القريب، تمكِّنُ هذا الذي يعي إنّيّته بأنَّ المستقبلَ ممكنٌ أمام ظهور الهذيّة، أي اللحظة المشهدية للأنا الحاضرة مجددًا. كي تتمكن النفسُ من العيش لما تهجس به وتخطط له، فتكون في واقعها مشهدًا حيًّا هو "هذا أنا".

هذه الأنا لا يعيق صفاءَها الحضوري سوى كُفرها الأناني بالحاضر، أي إنكارها القصدي لأزمات الواقع، وهو السلوك الذي يحجب عنها إمكان ظهورها الضروري للعالم وفي العالم. من هنا نرى أن غياب الأمن الفلسفي، ناجم عن عدم الاكتراث بالأمن الثقافي المواكب للظهور المتكرر للأزمات: كالطائفية والنزاعات الداخلية السياسية والاقتصادية وتصاعد الخطابات الشعبوية إضافةً إلى هشاشة التعليم وعدم جدواه في تغيير الذهنية المحلية لأنه يعطى بلغةٍ أجنبية ودون ربطٍ بين ضرورة العلم في تأطير السلوك المعيش... إلخ.

"الأمن الفلسفي" ليس مصطلحًا متداولًا في الدرس الفلسفي العربي، لكنه قابل للتأسيس انطلاقًا من انهمامنا بإنجاز فلسفات التعليم المرتبطةِ بقضايا الهوية وحرية التفكير، من دون غمغمةٍ بحثيةٍ أو ما يمكن أن نسميه "كفْرٍ بالقضايا الراهنة"، ذلك أن الفلسفةَ لا تحيا باطنيًّا، بل هي فعل قوامه الصدق. إن التفكير يصدق مشهد التفكير، لذلك يكون الطموح في سبيل إحداث المفاهيم أمرًا بمتناول الفيلسوف الحر الشجاع.

إن الفلسفةَ هي مفتاح المغامرة المقرونة بالتعقّل، لذا إن فرصَ الابتكار والتجديد تأتي من هذه المبادرة الحية لابتداء الوجود الفاعل في مشهدية العالم أمام الوعي. من هنا نسأل عن ملامح انعدام الأمن الفلسفي عربيًّا، وكيف يمكن البدء بورش التفلسف النضالي الحي.

1- ملامح انعدام الأمن الفلسفي في الواقع العربي

إذا ما استعرضنا مشاهد الوعي الفلسفيّ الغُفْلِ في بلادنا، فإننا سنفهم مظاهر الخوف المستحكمة في النفوس. إن العيشَ بلا تفلسفٍ لا يجاوِزُ مداراة العبثِ من إحداث الهلاك للإنسان. ولما كان التعليم عندنا بلا سياسات جديرة بمعالجة جدّية لقضايا الانتماء والتحرر والهوية والتدين والتعلم والتفوق، بل هي مجردد خطط مرحلية لاتباع المنهج الفرنسي أو الإنكليزي أو الأميريكي

في تدريس التلاميذ حتى يتمكنوا من الدخول إلى الجامعات والمعاهد التطبيقية في ما بعد، ويؤمنوا وظائف وأشغال مربحة تدرُّ عليهم المال وتوفر الرفاه، ظنًّا منهم أن هذه هي وظيفة العلم في المجتمع، فإن تغييب الفلسفة أو تدريسها كحشو دون تفكير هو ظاهرةٌ طبيعية في هذا الجو الهزيل لمفهوم العيش الكريم اليوم.

ولا حاجة بنا إلى كبير جهدٍ لتوضيح حالات الربط العبثي بين الفلسفة والإلحاد في الأوساط الاجتماعية، أو في الثقافة العامة عندنا التي تربط هذا المجال التفكيري بشخصيةٍ متوهمة عن الفيلسوف بأنه شخص غير عملي في الحياة! مهذارٌ، لا جدوى من أقواله في عصر العلم والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، كما أنه شخص مهرطق يستخفُّ بالقيم الدينية والأخلاقية العليا... إلخ.

وقبلَ أن نطرح رأينا في إصلاح هذا التصور أو غيره من التشويهات والانطباعات السلبية عن وظيفة الفلسفة في المجتمع، نقول إن من عزَّز هذا الفساد في ذنية المتلقين للفلسفة هو السياسات المحلية التي لم تكن بمستوى مجاوزة الأيديولوجيات المتخلفة التي تحكم بها. ذلك أنها تستمد سلطتها من سلطة التقليد والاتباع. وهذا ما تقوم عليه الفرق الدينية والمنظمات الحزبية والاجتماعية في بلادنا. لذلك تجد الاهتمام السياسي ينصبُّ على تشكيل طبقة العوام التي تتكوَّن من الفئات اللامكترثة بالتغيير والتعديل على مشهدية الواقع، وكل همها هو تأمين سبيل التمتع والرفاه والأكل والشرب. فبدل أن تنشغل السلطة ببناء النخب الحية ذوات العقول النقدية والرافضة للقمع وكل عوائق التحرر والانفتاح، فإنهم يخافون من ظهور هذه الطبقة الفاعلة في المجتمع، لذا تتعزز فرص الثقافة الإسكاتية في الانتشار على حساب الثقافة النقدية الرافضة لكل أشكال القمع والكبت والكتم لصوت الإنسان.

من هذه الحيثية المعيشة نفهم لماذا تتحالف السياسة والطائفية على حساب الوعي والتغيير في مجتمعاتنا. أضف إلى ذلك أن فن الإلهاء السياسي للناس بحل المشاكل اليومية والخناقات على وسائل الحياة الضرورية كالكهرباء والماء وسلامة الطرقات وسلامة الغذاء والتأمين الصحي وإلى ما هنالك من هموم المعيشة البسيطة، والواجب تأمينها بدون مطالبات شعبية.

لذلك كان من مظاهر انعدام الأمن الفلسفي العربي هو عدم التخطيط أصلًا لقيام مؤسسات فكرية كبرى تقوم على أساسٍ من الحرية والاستقلالية، وتكون مدعومةً بالمال والعتاد وكل ما تتطلبه وسائل البحث العلمي الحديث. هذه المراكز إذا ما كانت بهذه الأهمية، ستنعكس جدوى أبحاثها في تطوير البنية الاجتماعية الثقافية، وتسهم في تجويد مستوى التعليم، وفي تحسين الاهتمام الفكري للفرد بقضايا الواقع الراهن.

ثم إن المراكز البحثية هي التي تصنع السياسات وتخطط للمستقبل، وهذا ما تسعى إليه الدول المتقدمة. كما أن وعي الحاجة الراهنة إلى اللغة سيكون الشغل الشاغل لهذه المراكز، وبالنتيجة ستصبح المدارس والجامعات مفاعل إنتاجٍ حيوي للطلاب الباحثين الساعين للالتحاق بهذا الاشتغال العلمي الدائم في أوطانهم.

2- نحو مشروع للأمن الفلسفي

لو بحثنا عن صيانة الأمن الفلسفي عمليًا، فإن إعادة الاعتبار للفلسفة في المناهج الدراسية يكون بجعلها محور التكوين التربوي للطفل. إن الفلسفة هي التي تبني الشخص الحر الواثق من نفسه في عيشه. ولا يظنَّن أحد أن الإنسانَ إذا لم يفهم معنى الحرية ويتربى عليه، سيعرف يومًا كيف يدافع عن وطنه. فالحرية مسألة تربوية تقوم على بناء الشخصية الناقدة السائلة في هذه الحياة.

كذلك يجب أن تقترن عملية بناء الأمن الفلسفي بأمننة الفكر، وذلك من خلال تكثير التأسيس لفضاءات النقاش الحر والتفلسف اليومي. ذلك أن تشكيل النوادي الفلسفية والحلقات الأدبية والصالونات الفكرية وربط جمهورها بالجامعات والمعاهد هو الذي يؤسس الشخصية الاجتماعية الحرة للفرد ويعزز الخطاب الفلسفي الناقد.

ثم إن هذا الحراك الاجتماعي للاهتمام بالفلسفة هو الذي سينعكس على السياسات العامة في بلادنا. فإذا ما اشتد الاهتمام العام بقضايا التفلسف وضرورة التفكير الفلسفي، سنجد أن التشريعات والدساتير والقرارات السياسية الكبرى ستأخذ في اعتبارها جدوى هذا الحضور اللافت للفكر الفلسفي في المجتمع. وتعود عندئذٍ رعاية المفكرين والاهتمام بالمنتوج الإبداعي الأدبي والفكري عمومًا إلى الواجهة، بدل ما نشهده من قصدية التهميش للمفكرين، وتهشيم صورة العلوم الإنسانية في المجتمع، بحجة مواكبة العصر.

ما أصعب كلمة "مواكبة العصر" حين يطلقها سياسي فاسد لا يعرف سوى سرقة المال العام أو رجل دين لا يطمح من سامعيه سوى اتباع ملّته ورأيه دون جدل أو نقاش!.

إذًا علينا التفكير استراتيجيًّا في بناء منظومة الأمن الفلسفي عربيًّا، وذلك بالسيطرة على الخواء الثقافي والعمل الدؤوب على ملء الشواغر بالأفكار الضرورية لبناء الشخصية الحرة، وكذلك الانخراط في النضال التربوي لإعادة الاعتبار للفلسفة في المناهج. هذا النضال الذي يقتضي منا اليوم، من الناحية العملية، بناء مراكز للتنشيط الثقافي واللغوي العربي. علينا توثيق العلاقة بين الفرد ولغته، حتى نثير في الذهن مسائل التفكر في الكون بناءً على هذه اللغة الحية وتلك الثقافة

الإشكالية. لا يمكن أن لا تنمو في ذهن الفرد إشكالات مستعصية وقضايا مربكة تجعله منشغلًا كل الوقت بإيجاد حلول لها.

ولأن الفلسفة تخلق مجتمعات قادرة على طرح الأسئلة والعناية بالذات في حضورها، فإن غياب الأمن الفلسفي يعزز إمكانات ظهور الذوات المتطرفة التي تمارس العنف تجاه الآخر المختلف. هذا الارتياح إلى الانغلاق هو الذي يؤدي إلى الجمود والانغلاق الحضاريين، وفي الوقت نفسه يحِلُّ **الكينونة العبثية مكان الكينونة الانبعاثية** في تلقي العلوم الراهنة، والمواكبة الحقيقية للعصر بالانخراط في فهم الحياة اليوم، بل في تأسيس قيم العيش الراهن.

خاتمة

الفلسفة ليست ترفًا أو نقاهةً فكرية، بل هي في لب المشروع النهضوي، لأنها السؤال الذي لا يرتبط بأجوبة تقمع انفتاحه الحر في الواقع. لذا لست أبالغ إذا قلت إن الوجود غير ممكن بلا فلسفة تتيحه في هذا العالم. والأمن الفلسفي اليوم بات ضرورةً وجودية كيانية لتخليص الإنسان من دوامة الخراب والعطب والدمار. لا بد من استعادة الإنسان، وهذا ما يتم في تلك العيون الناظرةِ إلى الأفق، وهي واقفة وسطَ الحدث. تدعو إلى التفكير بما يضمن استمرار التفاعل مع الكون بالتعرف والتعلم والبناء، أي بما يؤسس للعلاقة الحرة بالمحيط.

علينا النضال في سبيل الأمن الفلسفي، إذ لا يمكن استعادة نضارة الحضور البشري في العالم إلا إذا تمكن الفلاسفة من السّير الهادئ بين الناس، يستوقفونهم وهم ذاهبون بنشاطٍ إلى أعمالهم وأشغالهم، يكسبون منهم قوتَ يومهم من السؤال، فيبدأون أعمالهم وشيءٌ من تلك الأسئلة الغريبة يشغل بالهم، يهجسون كل الوقت بربط عملهم بفكرهم، يتغزوهم دنيا الأحلام والممكنات، يولَد في حراكهم الاملُ، ويزول عنهم طاغوت العبث والاستسلام للواقع، يغادرون مساحات الرضى والقبول بأي شيء، يشغلون الوقتَ بوعيهم، يبادرون بالجديد الذي يلائم حالتهم اليوم، يخرجون علينا بأفعالٍ نحتاجها...

ولا يحتاج الإنسانُ لشيء أكثر من حاجته إلى الحرية والكرامة لننتقل من الكينونة القاصية وثقافة الخضوع العبثي إلى الكينونة الدانية وثقافة الحضور الانبعاثي، فليكن عملنا نتاج تحررنا وتفكرنا في هذا العالم. يجب أن نبقى نريد..